في سوسيولوجيا هشاشة الحراك الشبابي الفلسطيني

أحمد عزّ الدين أسعد*

تتناول هذه المقالة ظاهرة الحراك الشبابي الفلسطيني (في الضفة الغربية وقطاع غزة) بالتحليل السوسيولوجي النقدي. وتفترض وجود هشاشة بنيوية اعترت الحراكَ الشبابيَّ الفلسطيني، تعود إلى عدد من العوامل الذاتية والموضوعية. وتبدأ ا المقالة باستحضار أفق تاريخيّ للحركة الشبابية الفلسطينية كمقدمة للولوج في قراءة ظاهرة الحراك الشبابي الفلسطيني، ثم يتطرق المقال إلى الحراك في مرحلة كسوف المشروع الوطني الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو.

لم يقتصر الحراك الشبابي الفلسطيني على تاريخ الـ 15 من آذار عام 2011، وإنما كان الشباب الفلسطينيون بحراكهم السياسي والاجتماعي والثقافي والعسكري سابقين لتاريخ إعلان انطلاق الحراك الشبابي الفلسطيني عام 2011. لقد استطاع الشباب الفلسطينيون إنشاء جسم تمثيلي لهم ممثَّلاً بِـ "اتحاد طلبة فلسطين" عام 1959. ينضاف إلى هذا صعودُ نجم الحركة الطلابية الفلسطينية مطلع سبعينيات القرن المنصرم، مع تأسيس الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقام الشباب بحراك واسع وكثيف في منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب السياسية، كما كان للشباب الفلسطينيين دور رائد في حراك الانتفاضة الأولى (1987-1993). وهذا ما يؤكد مقولة الالتحام المجتمعي بين الشباب الفلسطيني والبنْية المجتمعية الفلسطينية الجمعية.

إن الالتحام المجتمعي بين الشباب (وفيما بعد: الحراك الشبابي الفلسطيني مع البنية الفلسطينية الجمعية) أدى إلى حالات تأثير وتأثر سلبًا وإيجابًا، بحيث انعكست البنْية الفلسطينية بكل إشكالاتها

وتشظّياتها وهشاشاتها على بنْية ووعي الحراك الشبابي الفلسطيني؛ وذلك أنّ الحراك الشبابي مكوَّن من أفراد ومجموعات شبابية متعلمة ومتدربة ومثقفة بثقافة المؤسسة الفلسطينية الرسمية، التي تهيمن على البناءَيْن الفوقيّ والتحتيّ للمجتمع بالمفهوم الغرامشي الماركسي للأبنية، وتعاني المؤسسة من هشاشة وتشوُّه بنيويّ ورثه الحراك الشبابي بشكل طوعي غير واع، وتحوّل هذا التشوُّه البنيوي إلى عطب يقوّض مبنى الحراك الشبابي الفلسطيني. وقد سبق لفيصل درّاج الناقد الفلسطيني أن درس الثقافة الفلسطينية ومبناها في كتابه النقدي الموسوم "بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية"؛ والذي أوضح فيه أثر المؤسسة على الثقافة والوعي الفلسطينيَّيْن.

تجلّت هشاشة المؤسسة الفلسطينية وثقافتها في بنْية الحراك الشبابي الفلسطيني ووعيه السياسي، وانعكس ذلك واضحًا في تعدد خطابات وشعارات الحراك الشبابي، نحو: إنهاء الاحتلال؛ إنهاء الانقسا؛ إسقاط اتفاقية أوسلو؛ انتخاب مجلس وطني جديد؛ رفض التطبيع؛ قضية الأسرى؛ التمويل الأجنبي. تعددت الشعارات وتوزع خطاب الحراك الشبابي على الوطني والاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي. (قد) يُعَدّ هذا التنوع في سياقات معينة غِنى؛ وذلك عندما تكون الإرادة الجمعية للحراك ذات أهداف ومصالح موحدة، لكن الإرادات المتعددة والمتنوعة لكل مجموعة من مجموعات الحراك أربكت خطاب الحراك الشبابي وأوهنته، مما جعله هشًّا، وسَهَّلَ سيطرةَ خطاب السلطة/ السلطتين في الضفة وغزة عليه.

كما ذكر سابقًا، قد يُعَدّ التعدُّدُ سِمَة إيجابية للقوة والتصعيد، لكن تعدُّد المجموعات الشبابية الفلسطينية المشكِّلة للحراك أفضى إلى هشاشة واضحة في بنْية الحراك؛ فالمجموعات الشبابية (الحراك الشبابي المستقل؛ فلسطينيون ضد التطبيع؛ فلسطينيون من أجل الكرامة؛ جائعون للحرية؛ شباب 15 آذار؛ تجمُّع 5 حزيران؛ شباب بنحبّ البلد؛ يلاّ ننهي الاحتلال) كانت كل منها محسوبة على تيار سياسي فلسطيني، أو مؤسسة رسمية، أو غير رسمية؛ وبذلك تأثرت تلك المجموعات بثقافة تلك المؤسسات وأزماتها ومشاكلها. فكانت كل مجموعة شبابية ذات توجهات سياسية وثقافية وعملية مختلفة عن

مجموعة أو مجموعات الحراك الأخرى، وهو ما سمح بتوليد هشاشة بنيوية في مبنى الحراك الشبابي الفلسطيني الذي أخفق في توحيد خطاباته وموقفه تجاه قضية معينة، أو مجموعة قضايا مشتركة للكل الشبابي، فكانت مجموعات تؤيد وأخرى تعارض، وافتقد عنصر الإجماع على قضايا مركزية كان بمقدورها أن تصلِّب عود الحراك الشبابي الفلسطيني. بذلك ظل الحراك الشبابي مشدودًا للثقافة السياسية الفلسطينية المأزومة والمتشظية، وهيمنت على الحراك البنى الأيديولوجية المتكلّسة في المجتمع الفلسطيني والبنى ما قبل الحداثية، حيث ظَلّ الحراك مشدودًا في حالات معينة للبنى التقليدية المهيمنة على المجتمع الفلسطيني.

استطاعت جملة من العوامل الأخرى تصعيد هشاشة الحراك الشبابي الفلسطيني؛ فقد فشل هذا الحراك في الهيمنة على فضاء عام مدينيّ للقيام بفعل الحشد ضمن حيّزه لممارسة طقوسهم السياسية والثقافية، وكان اختيار دَوّار المنارة في رام الله على شاكلة ميدان التحرير في مصر، وميدان اللؤلؤة في البحرين، ذا أثر في هشاشة الحراك؛ لاستباحة المؤسسة الفلسطينية الأمنية له أفقيًّا وعموديًّا بالإقامة مع الأفراد في الميدان، وبروز مجموعات شبابية محسوبة على المؤسسة الأمنية عملت في الميدان. أما في غزة، فقد قمعت المؤسسة الأمنية الحراك الشبابي واستدعت أفراده إلى التحقيق، وحُرمت مجموعات الحراك في غزة بالقوة من الهيمنة على فضاء عام.

كذلك أدى الشرخ الجغرافي بين الضفة والقطاع إلى بتر طاقة الحراك الشبابي الفلسطيني؛ فالحراك في غزة مقموع، وفي الضفة قابل للاحتواء. كذلك تعيش الضفة الغربية في معازل وبانتوستونات متفرقة يعجز الفرد عن مشاركة الحراك حشده وفعالياته؛ لصعوبة التنقل بين مدن الضفة والوصول إلى مركز الحراك في مدينة رام الله. كما أدى هذا العزل إلى اختلاف نغمة الاهتمامات لدى مدن الضفة. فاهتمامات الحراك في مدينة رام الله سياسية ثقافية، بينما في مدينة الخليل فهو اقتصادي أولاً ثم سياسي. أما في القطاع، فالاهتمامات بفك الحصار وإعادة الإعمار وإدخال المواد الأساسية قامت بتحويل الخطاب إلى خطاب إغاثيّ إنسانيّ.

كذلك أسهم اقتصار الحراك في فئة الشباب إلى تبنّي خطاب ما بعد حداثيّ في مجتمع ما قبل حداثيّ "مستعمرة ما بعد استعمارية"، وهذا نتاج لثقافة أوسلو وما بعدها، التي أدت إلى تفكك الوحدة الجمعية الفلسطينية بواسطة أدوات التمويل الدولي إلى خطابات شبابية ونسوية وعمالية وحقوقية وبيئية... إلخ، مما عزل الحراك الشبابي عن الكل الفلسطيني، وأسهم في عدم قدرة الحراك الشبابي على كسب ثقة الشارع الفلسطيني المهيمن عليه من مؤسسته الرسمية، والخائف من المؤسسة الاستعمارية التي تهيمن عليه وعلى مؤسسته الرسمية. لم يشمل الحرك الشبابي الشرائح الشبابية الفلسطينية كافة، وإنما اقتصر على أفراد ناشطين ذوي توجهات ليبرالية ويسارية ووطنية لهم نشاطهم السياسي والثقافي سابقًا. وغاب عن الحراك شبابُ الحركة الإسلامية، وبخاصّة شباب حماس لكون شبابها معرضين للاعتقال، وفي غزة كان الغياب لكونهم يتبنون رؤية وخطاب الحكومة المُقالة وهم امتداد لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تتولى زمام الحكم في القطاع. أما شباب حركة الجهاد الإسلامي، فلا يسمح وضعهم الأمني بالظهور على الملأ والمشاركة في الحراك. لأنّ المجتمع الفلسطيني يعاني من هشاشة في البنية والوعي والاستراتيجية، يتجلى مأزق الهشاشة في غالبية الفعاليات الفلسطينية المتولدة من رحم ذلك المجتمع؛ ولا بد من تكثيف ودعم دَوْر الروافع الثقافية والاجتماعية والسياسية والمؤسّسيّة السليمة من ثقافة الفساد الأخلاقي والسياسي؛ فتلك الروافع وفواعلها فقط بمقدورهما إعادة تصحيح المسار الوطني والقومي من خلال مقاربة ناضجة وفاعلة.

* **أحمد عزّ الدين أسعد**، باحث حاصل على ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة – جامعة بيرزيت.